كالفاعل اذ لا بد من فاعل يتقوم به الفعل والحسن وبالك الحسن امراً اعتبارياً
لا وجود له في الاعيان فقيامه بالفعل لابد ان يكون من باب قيام العرض
بالعرض فانقيل نقيضه لاحسن امر عدمي والالما صدق على المعدوم
انه ليس بحسن فيكون الحسن امراً موجوداً في الخارج لا معدوماً واعتبارياً
محضاً والا لزم ارتفاع النقيضين قلنا على المعدوم لا النقيض العدمية
لجواز ان يكون مفهوماً كلياً يصدق على موجود ومعدوم كاللاممتنع
الصادق على الواجب والمعدوم الممكن وبان هذا مشترك
الالزام لان الحسن الشرعي الذي اثبتم ايضاً عرض فيلزم من
اتصاف الفعل به قيام العرض بالعرض وان كان الحسن الشرعي
امراً اعتبارياً فكذا الحسن العقلي ومنها ان فعل العبد ان كان لازم منه
الصدور عنه فاضطراري والا فان افتقر الى مرجح فان كان
ذالك المرجح لازم الصدور عنه فاضطراري ايضاً وان لا
احتاج الى مرجح آخر فتسلسل المرجحات وهو باطل وان لم
يفتقر الى مرجح بل يصدر عنه تارة ولا يصدر اخرى مع تساوي
الحالين فهو اتفاقي والاضطراري والاتفاقي لا يوصف بالحسن
والقبح عقلاً بالاتفاق حاصله ان لا اختيار للعبد في فعله بل
كل اضطراري او اتفاقي فلا يوصف بالحسن والقبح عقلاً واجيب
بوجوه اقواها الذي اختاره صاحب التوضيح مبنياً على المقدمات
الاربع وهو انه لا نم الصدور لان كل ممكن يجب صدوره
عند

عند تمام علته ولا يلزم منه الاضطرار المانع عن الاتصاف بالحسن والقبح
لان اختيار العبد داخل في علته التامة ضرورة انه لا يجوز ان تكون
العلة التامة باسرها موجودات محضة والا لزم انتفاء الواجب او قدم
الحادث لان تلك الموجودات لابد ان تستند الى الواجب قطعاً
للتسلسل فان لم ينتف شيء من تلك الموجودات اصلاً يلزم قدمها
ضرورة دوام المعلول بدوام علته وان انتفى شيء منها يلزم انتفاء
الواجب ولا معدومات محضة لان المعدوم لا يكون علة للموجود
ولا مركبة منهما لانها لو كانت مركبة منهما لزم ان لا يكون وجود
جميع تلك الموجودات التي كانت جزءاً من العلة التامة مستلزماً
لوجود ذالك الحادث ضرورة توقفه على المعدومات ايضاً لكونها جزءاً
من علته التامة واللازم باطل لما تحقق وتقرر انه كلما وجد جميع
الموجودات التي يفتقر اليها وجود زيد مثلاً لوجد زيد البتة
من غير توقف على عدم شيء ما اذ لو توقف على عدم شيء
ولنفرضه عدم عمرو مثلاً فاما ان يتوقف على عدمه السابق او
عدمه اللاحق وكلاهما باطل بالحجة التي ذكرت في المطولات
فاذا ثبت بطلان كون العلة التامة للحادث موجودات محضة
او معدومات محضة او مركبة منهما فلابد ان يدخل فيها امر لا موجود
ولا معدوم بل غير مخلوق اصلاً وهو المسمى بالحال عندهم
فالمراد بالموجود ... معدوم ... موجودة ولا ... وهو ... ٢١٢

[illegible]

الحال

Copyright © King Saud University